

# اليمن - الطوارئ الكبرى

6 مارس (آذار) 2020

صحيفة الحقائق رقم (5) للعام المالي 2020

## تمويل الجهود الإنسانية

للاغاثة في اليمن في العام المالي 2019

102,058,924 دولارًا	الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية/ مكتب المساعدات الأمريكية الخارجية للكوارث <sup>1</sup>
594,548,790 دولارًا	الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية/ مكتب الغذاء من أجل السلام <sup>2</sup>
49,800,000 دولار	مكتب السكان واللاجئين والهجرة التابع لوزارة الخارجية الأمريكية <sup>3</sup>
<b>746,407,714 دولارًا</b>	

## أبرز النقاط

- أخطرت حكومة الولايات المتحدة الشركاء بعزمها تعليق المساعدات على نحو جزئي بسبب القيود البيروقراطية التي يفرضها الحوثيون على أعمال الإغاثة.
- أدى النزاع المتفاقم شمالي اليمن إلى وقوع خسائر في صفوف المدنيين، وزيادة حدة الاحتياجات الإنسانية، إلى جانب موجات النزوح المستجدة والتابعة.
- لم يرد تأكيد بظهور أي حالات إصابة بفيروس كورونا المستجد (COVID-19) حتى يوم 6 مارس (آذار).

موجز  
بالأرقام

# 30.5

## مليون

عدد سكان اليمن  
الأمم المتحدة - ديسمبر (كانون الأول) 2018

# 24.1

## مليون

فرد يحتاجون إلى المساعدات الإنسانية  
الأمم المتحدة - ديسمبر (كانون الأول) 2018

## أبرز التطورات

- رغم الدعوات المتزايدة من الجهات المانحة والمنظمات الدولية غير الحكومية والوكالات التابعة للأمم المتحدة، ما يزال المسؤولون الحوثيون في شمال اليمن يواصلون تدخلهم في أعمال الإغاثة، وذلك بعرقلة تقييم الحاجات الحرجة، وفرضهم المتطلبات البيروقراطية الصارمة، وعرقلة أعمال الرصد والمراقبة. وكانت نتيجة ذلك أن أبلغت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID) شركاءها من المنظمات الدولية غير الحكومية بعزمها تعليق برامج الإغاثة الإنسانية تعليقًا جزئيًا في شمال اليمن بدءًا من أواخر مارس (آذار). كذلك، أبلغ مكتب السكان واللاجئين والهجرة التابع لوزارة الخارجية الأمريكية (State/PRM) شركاءه باحتمال تعليقه تقديم المساعدات ما لم تتحسن بيئة العمل بما يكفي لمواصلة العمل. وتواصل حكومة الولايات المتحدة التنسيق مع الجهات المانحة وجهات الإغاثة الأخرى بهدف رصد الوضع ودعم جهود الدعم المبدولة بشدة من أجل تقديم المساعدات الإنسانية وفق القواعد والضوابط المتبعة.
- أدى الصراع المحتدم بين جماعة الحوثيين وقوات التحالف بقيادة المملكة العربية السعودية في الجوف ومأرب وصنعاء إلى تهجير ما لا يقل عن 35,000 فرد في المناطق المتضررة، وذلك في المدة ما بين 19 يناير (كانون الثاني) و17 فبراير (شباط)، مُخلفًا وراءه المزيد من الخسائر في صفوف المدنيين والتهجير الجماعي حتى مطلع شهر مارس (آذار)، وفق ما تُفيد به الأمم المتحدة. وبدعم من حكومة الولايات المتحدة وغيرها من الجهات المانحة، زادت الوكالات التابعة للأمم المتحدة مساعداتها لتلبية الاحتياجات العاجلة لدى المهجرين داخليًا في تلك المناطق المتضررة.
- حتى يوم 6 مارس (آذار)، لم يرد تأكيد بظهور أي حالات إصابة بفيروس كورونا المستجد (COVID-19) في اليمن، وفق ما أفادت به منظمة الصحة العالمية (WHO) التابعة للأمم المتحدة. وتتولى جهات الإغاثة اتخاذ التدابير الاحترازية ورصد الوضع عن كثب، ومن ذلك رصد الحالات المؤكد إصابتها في البلدان المجاورة.

# 3.6 ملايين

مُهَجَّر داخليًا في اليمن  
الأمم المتحدة - ديسمبر (كانون الأول) 2018

# 17 مليون

فرد يحتاجون إلى المساعدات الغذائية  
شبكة نُظُم الإنذار المبكر بشأن المجاعات - ديسمبر (كانون الأول) 2019

# 17.8

## مليون

فرد يحتاجون إلى خدمات المياه والصرف الصحي والصحة العامة  
الأمم المتحدة - ديسمبر (كانون الأول) 2018

<sup>1</sup> الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية/ مكتب المساعدات الأمريكية الخارجية للكوارث (USAID/OFDA)

<sup>2</sup> الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية/ مكتب الغذاء من أجل السلام (USAID/FFP)

<sup>3</sup> مكتب السكان واللاجئين والهجرة التابع لوزارة الخارجية الأمريكية (State/PRM)

## تمكين جهات الإغاثة الإنسانية

- تدعم حكومة الولايات المتحدة الدعوات الموجهة بقوة إلى المسؤولين الحوثيين لرفع القيود المفروضة على أعمال الإغاثة الإنسانية والسماح لجهات الإغاثة بتحديد ملايين المستضعفين من اليمنيين ممن هم في حاجة إلى المساعدات لإنقاذ أرواحهم، ومن ثم تقديمها إليهم. على أنه، وباستثناء التحسينات التي تُبث إجراؤها في بيئة عمل المنظمات الإنسانية، سيُضطر مكتب الغذاء من أجل السلام (USAID/FFP) ومكتب المساعدات الأمريكية الخارجية للكرارث (USAID/OFDA) إلى تعليق أعمالهما في الإغاثة الإنسانية تعليقاً جزئياً في المناطق التي يسيطر عليها الحوثيون في اليمن بدءاً من أواخر مارس (آذار) بسبب استمرار العوائق البيروقراطية التي يفرضها الحوثيون، والتي تُعيق إمكانية تنفيذ برامج الوكالة مع تحقيق الالتزام بالمبادئ الإنسانية وشروط المنح التي تقدمها الوكالة وأحكامها. بالإضافة إلى ذلك، يُجري مكتب السكان واللاجئين والهجرة التابع لوزارة الخارجية الأمريكية (State/PRM) مناقشاته مع شركائه بشأن ما يُحتمل من تخفيض أعماله أو تعليقها في حال عجزت المنظمات عن تنفيذ البرامج، مع الالتزام بالمبادئ الإنسانية، بسبب تلك القيود التي يفرضها الحوثيون. غير أن هذه الجهات الثلاثة تتوقع استمرار تقديم الدعم لعدد محدود من المساعدات التي تهدف إلى إنقاذ أرواح الناس، والتي لا يُمكن لشركاء هذه الجهات تقديمها مع تدخل من الحوثيين.
- في اجتماع عُقد في بروكسل، في منتصف شهر فبراير (شباط)، تداولت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، ومكتب السكان واللاجئين والهجرة التابع لوزارة الخارجية الأمريكية، وغيرهما من جهات الإغاثة الإنسانية – ومنها الجهات المانحة، والمنظمات الدولية غير الحكومية، ووكالات تابعة للأمم المتحدة – المناقشات بشأن إستراتيجيات معالجة تدهور الأحوال في بيئة عمل تلك الجهات شمالي اليمن، واتفقت على تكثيف دعواتها للسلطات المعنية بشأن ضرورة تحسين بيئة عمل تلك الجهات. كما اتفق الحاضرون في ذلك الاجتماع على المضي قدماً في إنفاذ إحدى الخطط المشتركة لإعادة تنظيم أعمال الإغاثة الإنسانية، ومن ذلك خفضها تدريجياً على مراحل إذا واصل الحوثيون فرض تلك العوائق التي تُشكل انتهاكاً للوائح الجهات المانحة والمبادئ الإنسانية. وجدّد الحضور التزامهم بالحوار في سبيل دعم أعمال الإغاثة الإنسانية وتقديمها لمن هم في أمس الحاجة إليها.

## التهجير وغياب الأمن

- كشف "فريق خبراء الأمم المتحدة المعني باليمن"، في تقرير قَدّمه إلى مجلس الأمن الدولي بتاريخ 27 يناير (كانون الثاني)، عن تزايد حدة انتهاكات القانون الإنساني الدولي في جميع أنحاء اليمن في عام 2019، ومنها أعمال التهديد والعنف التي تطول موظفي الإغاثة، وكذلك العوائق البيروقراطية التي تعترض سبيل أعمال الإغاثة. ومما أورده هذا التقرير على وجه الخصوص أن الغارات الجوية التي شنها التحالف في المدة ما بين ديسمبر (كانون الأول) 2018 وديسمبر (كانون الأول) 2019 قد أسفرت عن مصرع ما يقرب من 50 مدنياً وإصابة أكثر من 90 آخرين. بل إن غارة جوية واحدة سُنتت في أغسطس (آب) 2019، على أحد المعتقلات التابعة للحوثيين في محافظة نمار، قد خلّفت وراءها ما يقرب من 100 قتيل و40 مصاباً، وجميعهم من أسرى الحرب وفق ما كشف عنه تحديد هوياتهم. وسلّط هذا التقرير، أيضاً، الضوء على استمرار اعتقال قوات التحالف والحوثيين وقوات حكومة الجمهورية اليمنية للمدنيين واحتجازهم إياهم تعسفاً. وقَدّم التقرير، كذلك، توثيقاً لما مارسه الحوثيون من اعتراض لسبل تقديم المساعدات الإنسانية في جميع أنحاء اليمن في عام 2019، ومن ذلك اعتقالهم موظفي الإغاثة وترهيبهم إياهم، واستيلائهم بغير وجه حق على ممتلكات منظمات الإغاثة، وفرضهم العوائق البيروقراطية كتلكهم في اعتماد الاتفاقات الفرعية وتلاعبهم بقوائم المستفيدين من المساعدات في شمال اليمن.
- في 1 مارس (آذار)، اندلعت المعارك العنيفة في مدينة الحزم، عاصمة محافظة الجوف، في خضم الصراع المستمر بين قوات التحالف والحوثيين، والذي حمى وطيسه في منتصف شهر يناير (كانون الثاني)، وفق ما أفادت به الأمم المتحدة. وتشير التقارير الميدانية الأولية إلى موجات نزوح جماعي من مديرية الحزم التي أوى إليها كثير من المهجرين داخلياً من مأرب وغيرها من مديريات محافظة الجوف. وتُفيد تقارير الأمم المتحدة بأن عدد الضحايا من المدنيين والمُهجرين داخلياً – جراء تلك المواجهات في مديرية الحزم – ما يزال مجهولاً بسبب استمرار الاقتتال في المناطق المتضررة. غير أن الوحدة التنفيذية لإدارة مخيمات النازحين التابعة لحكومة الجمهورية اليمنية في مأرب كانت قد أفادت بوصول ما يقرب من 2,100 عائلة إلى مأرب بتاريخ 1 مارس (آذار). وكانت الأمم المتحدة قد أفادت، قبل اندلاع تلك الاشتباكات، بفرار ما لا يقل عن 35,000 عائلة من المناطق المتضررة في الجوف ومأرب وصنعاء في المدة ما بين 19 يناير (كانون الثاني) و17 فبراير (شباط).
- وإلى جانب موجات النزوح الجماعي تلك، أدى التصعيد الأخير لأعمال العنف في شمال اليمن إلى زيادة عدد الضحايا من المدنيين في جميع أنحاء البلاد في الأشهر الأخيرة، بعد أن كان ذلك العدد قد شهد انخفاضاً من قبل. فقد أسفر هذا الاقتتال، وفق تقديرات الأمم المتحدة، عن سقوط أكثر من 160 ضحية من المدنيين في شهر يناير (كانون الثاني). بل إن غارة جوية واحدة، يُسببها قوات التحالف هي من سُنتها، بتاريخ 15 فبراير (شباط)، عن مصرع ما لا يقل عن 34 مدنياً وإصابة ما لا يقل عن 23 مدنياً آخرين في مديرية المصلوب في محافظة الجوف، وفق ما تُفيد به الأمم المتحدة. وقد أدانت جهات الإغاثة هذا الهجوم بوصفه انتهاكاً للقانون الإنساني الدولي، مُبديّة مخاوفها من أن هذا التصعيد الأخير لأعمال العنف قد يؤدي إلى إعاقة عملية السلام السياسية وتفاقم الأوضاع الإنسانية المستفحلة بالفعل في جميع أنحاء البلاد.
- يحتاج كثير من المهجرين داخلياً، وبخاصة في مناطق المواجهة، إلى المساعدات الطارئة لتلبية احتياجاتهم العاجلة، ومنها المساعدات الغذائية، وخدمات الرعاية الصحية، ومواد الإغاثة، والدعم بالمأوى والتوطين، وخدمات المياه والصرف الصحي والصحة العامة، وفق ما تُفيد به تقارير المنظمة الدولية للهجرة (IOM). واستجابة لذلك، تتولى المنظمة الدولية للهجرة – بدعم من حكومة الولايات المتحدة وغيرها من الجهات المانحة – تقديم المساعدات إلى المهجرين داخلياً في شمال اليمن، وذلك عن طريق آلية الاستجابة السريعة المشتركة بين الوكالات التابعة للأمم المتحدة (RRM). ففي المدة ما بين 21 يناير (كانون الثاني) و5 مارس (آذار)، ورّعت المنظمة الدولية للهجرة أكثر من 2,400 مجموعة من لوزام الإغاثة السريعة على ما يقرب من 16,900 من المهجرين داخلياً شمالي اليمن، وتشتمل على الملابس والمواد الصحية والطعام ومستلزمات النظافة الشخصية. وفي المدة نفسها، أيضاً،

أمّدت المنظمة الدولية للهجرة ما يقرب من 2,000 عائلة، في 20 مخيمًا تقريبيًا، في مارب، بكمية قدرها 396,400 لتر من المياه الصالحة للشرب، ووزعت عليهم مواد الإغاثة العاجلة ولوازم الإيواء.

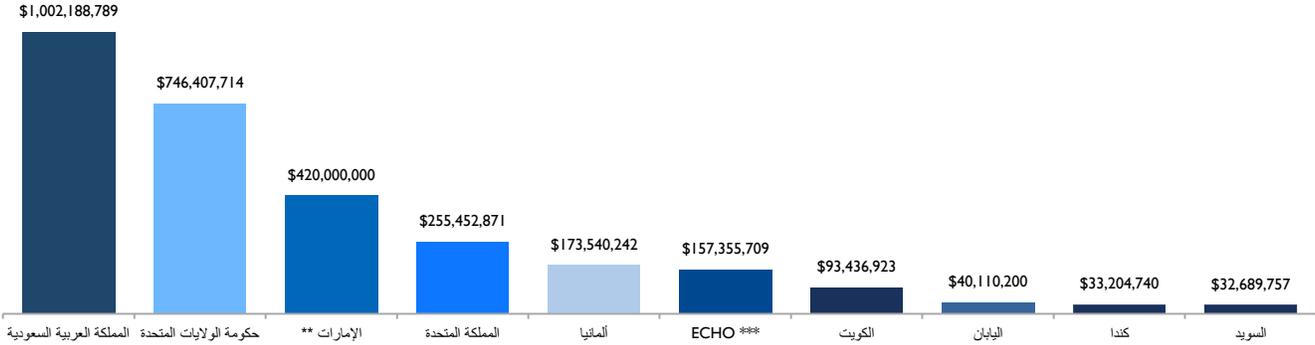
## الأمن الغذائي والتغذية

- رغم استمرار القيود المفروضة على تمكين جهات الإغاثة، استطاع برنامج الغذاء العالمي (WFP) التابع للأمم المتحدة – وهو أحد شركاء الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية/ مكتب الغذاء من أجل السلام – أن يُقدّم المساعدات الغذائية العاجلة إلى أكثر من 12.7 مليون فرد في اليمن في شهر يناير (كانون الثاني). وشمل ذلك تقديم ما يزيد عن 123,400 طن متري من المساعدات الغذائية العينية لدعم 9.6 ملايين فرد، وفسائم غذائية لعدد قدره 2.5 مليون فرد، وتحويلات نقدية لشراء المستلزمات الغذائية لما يقرب من 609,100 فرد.
- واستطاع برنامج الغذاء العالمي، أيضًا، الوصول إلى ما يقرب من 226,000 طفل، ممن تتراوح أعمارهم ما بين 6 أشهر إلى 59 شهرًا، وحوالي 194,500 امرأة من الحوامل والمُرضعات، في جميع أنحاء اليمن، في شهر يناير (كانون الثاني)؛ وذلك عن طريق برنامج الأغذية التكميلية الذي تهدف منظمة الأمم المتحدة من خلاله إلى علاج من يعانون من سوء التغذية المتوسط ضمن المستوى الحاد. وقدم برنامج الغذاء العالمي، في الشهر المذكور نفسه، كذلك، الدعم إلى ما يقرب من 350,300 طفل، ممن تتراوح أعمارهم ما بين 6 أشهر إلى 23 شهرًا، وحوالي 520,500 امرأة من الحوامل والمُرضعات؛ وذلك عن طريق برنامج الأغذية التكميلية الشامل الذي يهدف الوقاية من سوء التغذية المتوسط ضمن المستوى الحاد. غير أن عدم تحصيل الموافقات من المسؤولين الحوثيين قد أبطأ كثيرًا من برامج المساعدات الغذائية الحرجة في الأشهر الأخيرة، وهو ما أعاق توصيل المساعدات الغذائية إلى ما يقرب من 250,000 فرد من الأطفال، ممن هم في سن الثانية أو أقل، ومن النساء الحوامل والمُرضعات.
- وفي شهر يناير (كانون الثاني)، واصل برنامج الغذاء العالمي، كذلك، أعمال الطحن في مطاحن البحر الأحمر، في محافظة الحديدة. فقد انتهى برنامج الغذاء العالمي، حتى 31 يناير (كانون الثاني)، من طحن ما يزيد عن 16,300 طن متري من دقيق القمح في تلك المطاحن؛ ومنها حوالي 16,100 طن متري من دقيق القمح أرسلت إلى مستودعات المساعدات الغذائية في محافظتي إب وصنعاء لمباشرة توزيعها.
- وبدعم من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية/ مكتب الغذاء من أجل السلام، تولى أحد الشركاء من المنظمات الدولية غير الحكومية، في شهر يناير (كانون الثاني)، توزيع القسائم الغذائية على ما يقرب من 12,500 عائلة في محافظات أبين والضالع ولحج جنوبي اليمن، رغم ما شهدته مدينة الضالع من انعدام الأمن في أواخر ديسمبر (كانون الأول) ومنتصف يناير (كانون الثاني) على نحو قلّ من قدرة المنظمات الدولية غير الحكومية على تقديم المساعدات في تلك المنطقة. واستطاعت تلك المنظمة الدولية غير الحكومية، كذلك، تقديم الطرود الغذائية إلى ما يقرب من 7,300 عائلة في جميع أنحاء المحافظات الثلاث، وأجرت فحوص الكشف عن سوء التغذية التي أسفرت عن إحالة نحو 300 فرد من الأطفال، ممن هم دون الخامسة، ومن النساء الحوامل والمُرضعات، للعلاج من سوء التغذية المتوسط ضمن المستوى الحاد، إلى جانب إحالة 25 طفلًا آخرين للمعالجة من سوء التغذية البالغ الخطورة ضمن المستوى الحاد.

## الخدمات الصحية وخدمات المياه والصرف الصحي والصحة العامة

- حتى 5 مارس (آذار)، لم تكن هناك أي حالات إصابة بفيروس كورونا المستجد (COVID-19) في اليمن، رغم ما أفادت به وسائل الإعلام المحلية خطأ بشأن إصابة أحد موظفي الأمم المتحدة في العاصمة اليمنية صنعاء؛ وذلك حسبما أفادت به منظمة الصحة العالمية. بل إن منظمة الصحة العالمية تصف اليمن بأنه بلد منخفض الخطورة فيما يتعلق بفيروس كورونا المستجد (COVID-19) بالنظر إلى قلة عدد الرحلات الدولية من البلاد وإليها، وإن كان جنوب اليمن يواجه خطرًا أكبر قليلًا مما يواجهه شمالي اليمن، وذلك بسبب ما يشهده من رحلات تجارية جوية. وقد أبلغت بعض البلدان المجاورة عن ظهور حالات فيها، ومنها خمس حالات مؤكدة في المملكة العربية السعودية و16 حالة مؤكدة في عُمان، وفق ما تُفيد به منظمة الصحة العالمية. ويتولى موظفو الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية/ مكتب المساعدات الأمريكية الخارجية للكوادر، العاملون في المنطقة، رصد الأوضاع وتقديم الدعم إلى منظمة الصحة العالمية فيما تُجرّيه من أعمال احترازية في هذا الشأن.
- وبدعم من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، واصل أحد الشركاء من المنظمات الدولية غير الحكومية تقديم الإغاثة إلى الحالات المُشتبه بإصابتها بمرض الكوليرا في شهر يناير (كانون الثاني)؛ إذ عقد جلسات التوعية المتنقلة بشأن تحسين الصحة العامة لأكثر من 15,800 فرد في محافظة عدن، وشملت التوعية بأساليب غسل اليدين، والتخلص من النفايات، والوقاية من الأمراض التي تنتقل عن طريق المياه، ومعالجة المياه. كذلك، عقد المتطوعون في مجال الصحة المجتمعية، ممن يتبعون هذه المنظمة الدولية غير الحكومية، جلسات التوعية المتنقلة بشأن الوقاية من الكوليرا لأكثر من 5,100 فرد في مديرية الشمانتين بمحافظة تعز، وشملت رسائل التوعية بشأن محاليل تعويض الجفاف بتناول السوائل عن طريق الفم. وقد نشرت هذه المنظمة الدولية غير الحكومية، عن طريق المتطوعين التابعين لها في مجال الصحة المجتمعية، أيضًا، رسائل التوعية بشأن النظافة والتغذية على ما يقرب من 5,800 فرد في مديرية بني سعد، في محافظة المحويت، وأكثر من 3,300 فرد في مديرية مناخة في صنعاء.
- وفي يناير (كانون الثاني)، تولت إحدى المنظمات الدولية غير الحكومية، من شركاء الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية/ مكتب المساعدات الأمريكية الخارجية للكوادر، تدريب ما يقرب من 3,800 فرد على تقنيات ضمان جودة المياه؛ ومنها أساليب معالجة المياه باستخدام أقراص التعقيم بالكlor، وكذلك تدريب ما لا يقل عن 3,100 فرد عن طريق رسائل التوعية بالنظافة المجتمعية ولسات التوعية في جميع أنحاء محافظات عمران وحجة والمحويت. وتولت هذه المنظمة الدولية غير الحكومية، أيضًا، معالجة 12 صهريجًا من صهاريج المياه الجماعية، وذلك بهدف تأمين المياه الصالحة للشرب لنحو 12,600 فرد في جميع أنحاء محافظة عمران. وفي الشهر نفسه، أيضًا، بدأ شريك آخر من المنظمات الدولية غير الحكومية إعادة تأهيل مرافق المياه والصرف الصحي والصحة العامة لدى ثماني وحدات صحية في مديريات حُفاش وملحان والطويلة في محافظة المحويت؛ وتولى هذا الشريك، كذلك، توزيع أقراص الكلور لمعالجة المياه على العائلات التي تعاني من سوء التغذية الحاد من المستويين المتوسط والبالغ الخطورة، مُقدِّمًا بذلك الدعم إلى ما يزيد عن 900 فرد.

## \* تمويل خطط الجهود الإنسانية لعام 2019 \* حسب الجهة المانحة



\* التمويل بالأرقام بدءاً من 6 مارس (آذار) 2020. تأتي جميع الإحصاءات الدولية وفق ما تقيد به خدمة الرصد المالي لدى مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (OCHA) وتستند إلى الالتزامات الدولية للعام التقويمي المذكور، في حين تأتي الإحصاءات الحكومية الأمريكية وفق ما تقيد به الحكومة الأمريكية، وتعكس التزاماتها المعلنة للجمهور عن العام المالي 2019؛ والذي بدأ بتاريخ 1 أكتوبر (تشرين الأول) 2018 وانتهى بتاريخ 30 سبتمبر (أيلول) 2019.  
\*\* الإمارات العربية المتحدة  
\*\*\* المديرية العامة للمساعدات الإنسانية والحماية المدنية التابعة للمفوضية الأوروبية (ECHO)

### السياق

- في المدة ما بين عام 2004 ومطلع عام 2015، كان للصراعات بين قوات حكومة الجمهورية اليمنية والمعارضة من قوات الحوثيين في شمال البلاد آثارها في أكثر من مليون فرد وفي أولئك المهجّرين مرةً من بعد أخرى في شمال اليمن؛ وهو ما أدى إلى ظهور الحاجة إلى الإغاثة الإنسانية هناك. كذلك، أسفر تقدم قوات الحوثيين جنوباً في عامي 2014 و2015 عن تجدد الصراع والتجبرير وزيادة حدتهما؛ وهو ما أدى إلى تفاقم الأوضاع الإنسانية المستفحلة بالفعل هناك.
- وفي مارس (آذار) عام 2015، بدأ التحالف الذي تقوده المملكة العربية السعودية غاراته الجوية على الحوثيين والقوات المتحالفة معهم بهدف وقف توسعهم جهة الجنوب. وقد أدى هذا النزاع المستمر إلى إلحاق الأضرار بالبنية التحتية العامة أو تدميرها، وانقطاع الخدمات الأساسية، وخفض الواردات التجارية إلى نسبة ضئيلة من المستويات المطلوبة لدعم سكان البلاد؛ ذلك أن البلاد تعتمد في استهلاكها من الحبوب وغيرها من مصادر الغذاء بنسبة قدرها 90% على الواردات.
- ومنذ مارس (آذار) عام 2015، تسبب النزاع المتفاقم – إلى جانب غياب الاستقرار الذي طال أمده، والأزمة الاقتصادية الناتجة جراء ذلك، وارتفاع أسعار الوقود والغذاء، وارتفاع معدلات البطالة – في احتياج نحو 24.1 مليون فرد إلى المساعدات الإنسانية، ومنهم 17 مليون فرد بحاجة إلى المساعدات الغذائية العاجلة. بل إن هذا النزاع قد دفع بأكثر من 3.6 ملايين فرد إلى النزوح؛ وقد عاد نحو 1.3 مليون فرد منهم إلى مواطنهم، وفق البيانات التي جمعتها المنظمة الدولية للهجرة في نوفمبر (تشرين الثاني) عام 2018؛ وإن كانت تقلبات الأوضاع الراهنة تحول بين وكالات الإغاثة وبين جمع المعلومات الديموغرافية الوافية الدقيقة.
- وبتاريخ 2 ديسمبر (كانون الأول) عام 2019، أعاد السفير الأمريكي كريستوفر ب. هنزل (Christopher P. Henzel) إصدار الإعلان عن الكوارث في اليمن في العام المالي 2020 بسبب استمرار الاحتياجات الإنسانية جراء الطوارئ الكبرى وما للأزمات السياسية والاقتصادية في البلاد من آثار في المستضعفين من السكان.

التمويل الإنساني من الحكومة الأمريكية استجابةً للوضع في اليمن للعام المالي 2019

المبلغ	المكان	العمل	الشريك التنفيذي
<b>الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية/ مكتب المساعدات الأمريكية الخارجية للكوارث</b>			
53,272,978 دولارًا	أبين، وعدن، وأمانة العاصمة، وعمران، والبيضاء، والضالع، وذمار، وحضرموت، وحجة، والحديدة، واب، والجوف، ولحج، والمهرة، ومأرب، والمحويت، وريمة، وصعدة، وصنعاء، وشبوة، وجزيرة سقطرى، وتعز	الزراعة والأمن الغذائي، ونُظُم التعافي الاقتصادي والسوق، وتنسيق الشؤون الإنسانية وإدارة المعلومات، والصحة، والدعم اللوجستي وبيع الإغاثة الأساسية، والمساعدات النقدية المتعددة الأغراض، والتغذية، والحماية، والإيواء والتوطين، وخدمات المياه والصرف الصحي والصحة العامة	شركاء تنفيذيون
837,525 دولارًا	في جميع أنحاء البلاد	تنسيق الشؤون الإنسانية وإدارة المعلومات	شريك تنفيذي
1,600,000 دولار	في جميع أنحاء البلاد	تنسيق الشؤون الإنسانية وإدارة المعلومات	المنظمة الدولية للهجرة
8,000,000 دولار	في جميع أنحاء البلاد	تنسيق الشؤون الإنسانية وإدارة المعلومات	مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية
4,047,000 دولار	في جميع أنحاء البلاد	الدعم اللوجستي وبيع الإغاثة الأساسية (UNHAS)	خدمات الأمم المتحدة للنقل الجوي للمساعدة الإنسانية (UNHAS)
6,070,500 دولار	في جميع أنحاء البلاد	الدعم اللوجستي وبيع الإغاثة الأساسية	برنامج الغذاء العالمي
27,000,000 دولار	في جميع أنحاء البلاد	الصحة، وتنسيق الشؤون الإنسانية وإدارة المعلومات، والتغذية	منظمة الصحة العالمية
1,230,921 دولارًا		دعم البرامج	
102,058,924 دولارًا		إجمالي تمويل الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية/ مكتب المساعدات الأمريكية الخارجية للكوارث	
<b>الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية/ مكتب الغذاء من أجل السلام 2.3</b>			
54,984,842 دولارًا	أبين، والضالع، وعدن، والحديدة، والمحويت، وذمار، وحجة، واب، ولحج، وصنعاء، وشبوة، وتعز	التحويلات النقدية لأجل الغذاء، وقسائم الغذاء، والمشتريات المحلية والإقليمية والدولية، والتغذية، والخدمات التكميلية	شركاء تنفيذيون
3,867,800 دولار	في جميع أنحاء البلاد	المعونات الغذائية العينية من الولايات المتحدة	منظمة الأمم المتحدة للطفولة (UNICEF)
1,500,000 دولار	في جميع أنحاء البلاد	الخدمات التكميلية	منظمة الأغذية والزراعة (FAO)
442,696,148 دولارًا	في جميع أنحاء البلاد	المعونات الغذائية العينية من الولايات المتحدة	
50,000,000 دولار	في جميع أنحاء البلاد	المشتريات المحلية والإقليمية والدولية	برنامج الغذاء العالمي
41,500,000 دولار	في جميع أنحاء البلاد	قسائم الغذاء	
594,548,790 دولارًا		إجمالي تمويل الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية/ مكتب الغذاء من أجل السلام	
<b>مكتب السكان واللاجئين والهجرة التابع لوزارة الخارجية الأمريكية</b>			
10,100,000 دولار	في جميع أنحاء البلاد	الزراعة والأمن الغذائي، والصحة، والدعم اللوجستي وبيع الإغاثة الأساسية، والحماية، وخدمات المياه والصرف الصحي والصحة العامة	شركاء تنفيذيون
39,700,000 دولار	في جميع أنحاء البلاد	تنسيق الشؤون الإنسانية وإدارة المعلومات، والدعم اللوجستي وبيع الإغاثة الأساسية، والحماية، وإغاثة اللاجئين ودعم العائدين، والإيواء والتوطين	المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR)
49,800,000 دولار		إجمالي تمويل مكتب السكان واللاجئين والهجرة التابع لوزارة الخارجية الأمريكية	
746,407,714 دولارًا		إجمالي التمويل الإنساني من الحكومة الأمريكية استجابةً للوضع في اليمن للعام المالي 2019	

1 يشير عام التمويل إلى تاريخ التعهد بسداد تلك الأموال أو الالتزام بضعها، وليس إلى تاريخ تخصيصها. وهذه المبالغ تعكس، من ثم، التمويل المعلن عنه بدءًا من 30 سبتمبر (أيلول) 2019.

2 قيمة المساعدات الغذائية وتكاليف النقل وفق تقديرها وقت الشراء؛ وهي قيمة قابلة للتغير.

3 تُعزَّز الخدمات التكميلية التي تدعمها الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية/ مكتب الغذاء من أجل السلام، والتي تشمل الأعمال المتعلقة بقطاعات معينة مثل الزراعة وسبل العيش والتغذية وخدمات المياه والصرف الصحي والصحة العامة، من برامج المساعدات الغذائية عن طريق زيادة توفر الأغذية والتمكين من الحصول عليها.

## المعلومات بشأن تبرعات الجمهور

- إن أكثر طريقة من الطرق الفعالة التي يستطيع بها الجمهور المساعدة في جهود الإغاثة هي بالتبرع نقدًا للمنظمات الإنسانية التي تُجري أعمال الإغاثة. ويمكنكم الاطلاع على قائمة بالمنظمات الإنسانية التي تقبل التبرعات النقدية للاستجابة للكوارث في جميع أنحاء العالم على الموقع: [www.interaction.org](http://www.interaction.org).
- تحث الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية على التبرع نقدًا لأنه يسمح للعاملين المتخصصين في الإغاثة بشراء المستلزمات المطلوبة (ويكون ذلك في المناطق المتضررة غالبًا)، ويخفف العبء عنهم فيما يتعلق بندرة الموارد (ومن هنا طرق النقل، ووقت العاملين، ومساحات التخزين)، ويمكن نقله على نحو سريع للغاية دون تحمل نفقات في ذلك، ولما فيه من دعم لاقتصاد المناطق المنكوبة وضمان لتقديم المساعدات الثقافية والغذائية والبيئية المناسبة. وللاطلاع على المزيد من المعلومات، يُرجى زيارة:
- مركز المعلومات بشأن الكوارث الدولية التابع للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية على الرابط: [www.cidi.org](http://www.cidi.org).
- ويمكنكم الاطلاع على المعلومات بشأن أعمال الإغاثة التي يُجريها مجتمع المنظمات الإنسانية على الرابط: [www.reliefweb.int](http://www.reliefweb.int).

أما نشرات أعمال الإغاثة التي يضطلع بها الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية/ مكتب المساعدات الأمريكية الخارجية للكوارث، فيمكنكم مطالعتها على الموقع الإلكتروني للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية:

<http://www.usaid.gov/what-we-do/working-crises-and-conflict/responding-times-crisis/where-we-work>